

## نماذج لتجارب التخطيط في مصر والكويت

أ.د. حسين صالح\*

### مقدمة:

إن التخطيط بمفهومه العام عبارة عن مجموعة العمليات التي بمقتضاها يتم تحديد الغايات البعيدة المدى والأهداف المنبثقة عنها والتي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة ، وخلال فترة زمنية محددة، يجرى خلالها بذل جهود واعية وعقلانية ترمى إلى ترشيد الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، بإختيار أفضل الوسائل والإجراءات المناسبة لبلوغ الأهداف المرسومة في الزمن المقرر وبالتكاليف المقدره.

وإما أن يكون التخطيط تأشيرياً في الاقتصاديات الحرة المعتمدة على تفاعل قوى السوق وآلية تحديد أسعار الموارد فيها على أساس العرض والطلب عليها، ويسعى لتصحيح ما قد ينجم عن قوى السوق وآلياته من اختلالات ومشاكل بإقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتمويلية الملزمة والتي تربط بين الأهداف ووسائل تحقيقها بالاعتماد على ما توفره تلك السياسات من اتجاهات العمل ومضامينه وما تقرره من الحوافز والمشجعات والموانع التي تقود التصرف في استخدام الموارد على كافة المستويات، وتوجيه نشاط المؤسسات العامة والخاصة والتعاونية للنهوض بكفاءة استخدام الموارد وفعالية قوى السوق في ترشيد الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والتبادل التجارى مع العالم الخارجى، وبما يؤدي إليه كل ذلك من رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بصفة مستمرة لتأمين رخاء ورفاه الفرد والمجتمع.

كما يكون التخطيط بالأوامر المركزية بعيداً عن تأثير قوى السوق وآليات أسعار الموارد فيه، مما لا يصلح للمجتمعات المنفتحة على العالم الخارجى ولا يتييسر الأخذ به في ظل احترام الملكية الخاصة والحرية الفردية والرغبة في تنمية القدرات الإبداعية والمبادرات الخاصة للفرد والمجتمع، ولا يتفق هذا النوع من التخطيط مع ظروف ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة حالياً، ولا يتلاءم تطبيقه حتى في القطاع العام الاقتصادى الذى يقوم بنشاطه تحت ظروف

\* أستاذ بمعهد التخطيط القومى

الانفتاح الكامل على آلية السوق العالمية في إنتاجه وإيرادات صادراته ، وفي حصوله على مستورداته للاستثمار ومستلزمات الإنتاج خارج قدراته على التأثير في السوق الدولية. وتعتمد هذه الورقة على ما جاء في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتائج متابعة تنفيذها في كل من مصر والكويت، ومؤشرات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تقارير جامعة الدول العربية وكذلك تقارير البنوك المركزية، وإصدارات أجهزة الإحصاء، وتقارير البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

تتناول هذه الورقة نماذج تجارب التخطيط في مصر و الكويت، والجهد الذي بذل فيه وطبيعة عمله والإيجابيات والسلبيات والأجهزة التابعة له، وتركز على تجربة التخطيط في جمهورية مصر العربية خلال الستين عاماً الماضية، وتمثل خصائص التخطيط للدول العربية غير النفطية، وتجربة دولة الكويت، وتمثل خصائص التخطيط للدول النفطية العربية.

### خصائص تجربة التخطيط في مصر

لتجربة التخطيط في مصر خصوصية مرتبطة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعادة يتبع التخطيط الفكر السائد في البلاد، حيث كان في بداية عقد الستينيات السوق حر، وتبع ذلك في منتصف الستينيات التأميم وتمصير البنوك لتوفير التمويل اللازم للخطة، والتدخل الجزئي في السوق وتسعير بعض السلع الضرورية، وفي منتصف السبعينيات تم تنفيذ برامج الخصخصة وإنهاء التدخل، ومع بداية القرن العشرين اتبعت الدولة مبدأ الحرية الاقتصادية. وصدرت أول خطة قومية إقتصادية واجتماعية لمصر وطبقت في بداية ستينيات القرن العشرين، واستهدفت أول خطة طويل المدى (١٩٦٠-١٩٧٠) مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي، وعدالة توزيع الدخل. وحققت الخطة الخمسية الأولى في النصف الأول من الستينيات نتائج طيبة، لكن في النصف الثاني من الستينيات وبعد عدوان ١٩٦٧ لم تحقق الخطة معدلات النمو التي حققتها في النصف الأول، ويرجع عدم تنفيذ الأهداف المقدر لها نظراً للظروف السياسية والاقتصادية، ولم تصدر خطط متوسطة المدى لمدة خمسة عشر عاماً متتالية بسبب عدم الاستقرار والحرب وعدم وضوح الرؤية وضعف التمويل، وكانت تصدر خطط قصيرة الأمد. وبعد منتصف السبعينيات صدرت خطط متوسطة الأمد متحركة، ومع بداية الثمانينيات أعدت خطط متوسطة المدى والسنوية ولم تحقق

الأهداف المقررة لأسباب خارجية وداخلية وسياسية واقتصادية، لذلك تم الاستعانة بالسياسات والإجراءات الملائمة للتغلب على قصور الإمكانيات والتمويل بهدف الاستمرار في عملية التنمية وتحسين المؤشرات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

في النصف الأول من ستينيات القرن الماضي حققت مصر تقدماً ملحوظاً في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً، وكذلك في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ما لم تتمكن مصر من تحقيقها في النصف الأخير من الستينيات و في السبعينيات لظروف كثيرة من مواجهات خارجية وداخلية وغياب التخطيط.

وفي عقد السبعينيات أنشئ جهاز الأسعار تابعاً لوزارة التخطيط وهو جهاز استشاري مفيد للمستهلك والمجتمع المدني والحكومة، لأن حركة السوق وحدها غير كافية للتعرف على حقيقة الوضع، ويقدم جهاز الأسعار دراسات للأسعار والتكاليف في مراحل الإنتاج والتسويق للسلع الاستراتيجية لمعرفة السعر المناسب حسب التكلفة والربح العادل.

وفي بداية الثمانينيات أنشئ (بنك الاستثمار القومي) بهدف الفصل بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، كما يساعد على تمويل البنية الأساسية والخدمات. كما صدرت استراتيجية بعيدة المدى من (١٩٨٢-٢٠٠٢) وقسمت إلى خطط خمسية متوسطة المدى وخطط سنوية، وفي هذه الفترة انخفضت عناصر التوجيه، وتزايدت عناصر التأشير. ومع بداية التسعينيات تطور هذا الاتجاه وأصبحت حرية السوق كاملة إلا أنها لازالت عُرضة لسلبيات الاحتكار ومشاكل الإغراق، الأمر الذي أثر على عدالة التوزيع وغياب البعد الاجتماعي، وكان ذلك من أسباب قيام ثورة يناير ٢٠١١.

ويوضح التحليل السابق التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الإقتصاد المصري، ولكن في المقابل يتوفر لمصر دائماً الفرص التالية:

• عبقرية الموقع الجغرافي لمصر والذي يتمثل في موقعها المتوسط بين قارات آسيا و أوروبا وأفريقيا، وإطلالها بسواحل طويلة على البحر الأبيض والبحر الأحمر.

- وجود قناة السويس كأحد أهم الممرات المائية للتجارة والنقل في العالم إن لم يكن أهمها على الإطلاق، خاصة بعد شق قناة السويس الجديدة وقناة شرق بور سعيد. والمنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس و مشروعات التنمية الاقتصادية بها.
- وجودها على ضفاف أطول أنهار العالم و هو نهر النيل، بالإضافة إلى وجود عدد من البحيرات البحرية والبحيرات ذات المياه العذبة وثرواتها السمكية الكبيرة، وتوفر مخزون كبير من المياه الجوفية.
- توفر مليون كم مربع من الأرض، نحو 90% منها صحراوي مما يسمح بالتوسع الحضاري والعمري التنموي.
- توفر الطاقات البشرية في نحو 100 مليون فرد، منهم حوالي 60% من الشباب يمثلون قوة العمل للتنمية.
- توفر مصادر الطاقة التقليدية من كهرباء السد العالي و بترول و غاز، وتحقق 46 إكتشاف جديد عام 2016/2017، بالإضافة إلى توقيع 12 إتفاقية، وكذلك عشرة حقول تنمية ساهمت في تدعيم الإحتياطي من الزيت الخام و المكثفات، وخاصة بعد إكتشاف حقل ظهر الغازي، وكذلك المخزون المأمول بمنطقة شرق المتوسط، والذي سيتحقق معه اكتفاء مصر من الغاز الطبيعي وتحولها إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة.
- توفر إمكانيات لمصادر الطاقة المتجددة المتمثلة في الطاقة الشمسية و طاقة الرياح و المياه.
- توفر ثروات طبيعية متنوعة تعدينية وغير تعدينية.
- وجود قاعدة لهيكل إقتصادي متنوع يمكن التوسع فيها.
- التميز بإعادة تقوية العلاقات السياسية الخارجية التاريخية الجيدة مع دائرة البلاد العربية، والإفريقية، والإسلامية، والأسبوية، وفتح قنوات إتصال جديدة لعلاقات سياسية قوية مع دول أوروبية واسبوية.
- توفر مؤسسات الدولة بعد إتمام خارطة الطريق للسلطة التشريعية و السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والجيش والشرطة.

- تحسين البنية الأساسية، من شبكة طرق عرضية وطولية وكذلك طرق إقليمية ودولية برية ونهرية جاري إستكمالها.
- توفر الأمن والاستقرار السياسي، وتحقيق علاقات سياسية دولية متوازنة مع الشرق والغرب، ودعم التعاون في إطار الدائرة العربية والإسلامية والإفريقية والأوروبية.
- تحسين مناخ الاستثمار بصدور قانون الاستثمار وتبسيط الإجراءات.
- مساهمة القطاع الخاص بنسبة ٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي.
- كما يساهم القطاع غير المنظم بنسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خصائص التخطيط في مصر مراعاة الارتباط الوثيق بين الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية متوسطة الأجل والخطة السنوية في مراحل الإعداد والتنفيذ والرقابة وذلك لأسباب موضوعية وتنظيمية وقانونية، حيث تعتبر الموازنة العامة للدولة الجانب التمويلي للجانب الحكومي لخطة التنمية، وهي مكون رئيسي والمقابل المالي للخطة بمكوناتها من أهداف وبرامج ومشروعات، وتمثل الميزانية العامة للدولة الخطة التشغيلية السنوية، كما تعتبر أحد الفصول الرئيسية للخطة، وتقدم الخطة التقديرات السنوية للميزانية العامة للدولة، كما تقدم الموازنة الإيرادات العامة بمختلف مصادرها في أبواب وبنود وتعكس أهداف الخطة، والمصروفات بمختلف أبوابها وتعكس أهداف الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي ومتطلبات الخطة، لذلك يلاحظ تطابق تطابق تقديرات الخطة مع تقديرات الميزانية، وعند إعداد الخطة يتم اختيار البديل المناسب لتقديرات الميزانية الذي يكفل تنفيذ أهداف الخطة.

كذلك يُراعى تحقيق التكامل والتنسيق بين الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية، وترتيب أولويات المشروعات، وتخصيص الاعتمادات بما يتناسب مع أهداف الخطة وسياسات تنفيذها، وتظهر كل من الموازنة العامة وخطة التنمية المؤشرات المالية السنوية بما يساعد على متابعة وتقييم ما تحقق من أهداف الخطة وفي حدود التكاليف المحددة.

كما تعتبر خطة التنمية أداة هامة تساعد في علاج المشاكل والاختلالات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد، ولتصحيح مسار التنمية، وترجع أهمية الخطة في ترتيب أولويات مشاريع التنمية والتشريعات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة.

إن تزايد التشابك واتساع نطاق الأنشطة الحكومية يجعل من الضروري لمختلف الأجهزة الحكومية التعرف على إنفاقها في السنوات القادمة لتمكينها من القيام بدراسات فنية في وقت مبكر، وتنسيق سليم لمصروفاتها إذ إن التغيير من سنة لأخرى يؤدي إلى حد كبير إلى إهدار الكفاية وزيادة الإسراف في كل من المصروفات الجارية والاستثمارية، ويصعب تصحيح الاختلالات المالية في سنة واحدة أو المدى القصير، وأنه من الأهمية وجود نظام سليم لمتابعة تنفيذ الخطة والميزانية العامة في الحساب الختامي، أي متابعة النتائج التي تحققت ومقارنتها بتقديراتها.

إن تقديرات الباب السادس (الإستثمارات) يحتاج إلى خطة سنوية وخطة متوسطة وخطة طويلة المدى للتعرف على احتياجات المشاريع التمويلية السنوية وحتى إتمام المشروع، لذلك فإن التخطيط ضرورة موضوعية لإعداد الميزانية ويساعد على زيادة كفاءة التقدير وترشيد الإنفاق والحفاظ على المال العام، ومن ناحية أخرى يلاحظ وجود تشابك وترابط وثيق بين تقديرات (الباب السادس للإستثمارات) وبقية أبواب الميزانية، فإذا تأخر تنفيذ المشروع فيجب مراعاة ذلك على الباب الثاني والاحتياجات من المعدات والآلات، وأيضا مراعاة تأثير ذلك على الباب الأول من الأجر والرواتب. ونظرا لوجود التداخل الموضوعي بين عمليات التخطيط والموازنة فإن عملية التنسيق في عمليات الإعداد والتنفيذ والرقابة تكون على درجة عالية من الأهمية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك **تنسيقاً** بين وزارة التخطيط ووزارة الإستثمار والتعاون الدولي لأنها المسؤولة عن الإستثمار المحلي و الأجنبي من قروض و منح و مساعدات، وهي من مصادر التمويل الهامة لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وبدراسة القانون رقم 53 لعام 1973 وتعديله بالقانون رقم 87 لسنة 2005 بقواعد إعداد الميزانية العامة للدولة وبيان وزير المالية الذي يوضح السياسات المالية والسياسات العامة للدولة، وكذلك القانون رقم 70 لسنة 1973 في شأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ويعتبر دليل موجز لإعداد الخطة و متابعة تنفيذها. و يلاحظ وجود ترابط بين الخطة والميزانية في مراحل الإعداد والتنفيذ والرقابة. ومن الجدير بالذكر أن عرض أسس تقدير الميزانية وخاصة (الباب السادس للإستثمارات) الذي تعده وزارة التخطيط يحتاج مراجعة ودراسة الخطة والتي تبين الأهداف والسياسات العامة للبلاد مثل تنويع هيكل الإنتاج والدخل وتوازن العلاقة بين القطاعين العام

والخاص واتجاهات الخصخصة والضرائب والدعم... الخ ، ويؤكد بيان وزير المالية الترابط البنوي بين السياسات المالية في الموازنة العامة والسياسات الكلية في الخطة الإنمائية في إطار منظومة شاملة للإصلاح والتطوير لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية.

إن الهدف الرئيسي لربط الميزانية بالخطة هو العمل على تحويل الميزانية العامة للدولة إلى ميزانية برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وليست ميزانية للصرف وبذلك يسهل رقابة التنفيذ وضمان تحقيق الأهداف الذي خصصت من أجل الميزانية، كما يؤكد البيان المالي، والمذكورة الإيضاحية للميزانية العامة للدولة أن الخطة هي الأساس الذي تبنى عليه الميزانية العامة للدولة، ويمكن تطوير طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة بتفعيل التخطيط المالي وإعادة هيكلة النظام المالي للدولة، وتطبيق نظام موازنة البرامج وتحسين الأداء.

تعد الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١) أولى حلقات الخطط الرامية لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وهي تمثل أهمية خاصة لما تصبو إليه من أهداف طموحة ترقى لمستوى تطلعات المواطن المصري نحو غد أفضل إشراقاً ، وإذا كان اقتصادنا قد نجح خلال الأعوام القليلة الماضية في تخطي أصعب الأزمات وأشدّها وطأة ، مما مهّد السبيل لبداية التعافي مع تحقيق معدلات نمو تروبو على ٥% من الآونة الأخيرة، إلا أن الفترة القادمة تحتم علينا بناء ركائز اقتصادية قوية يُدعمها بِنِيان إجتماعي رصين ومشاركة مجتمعية فاعلة .

وتواجه مصر تحديات جسام يجب علينا التصدي لها بكل حزم وإصرار، فمعدلات النمو السكاني مازالت مرتفعة تُعرقل جهود التنمية وتلتهم ثمارها، ومازالت معدلات البطالة عالية، رغم ما شهدته من تراجع نسبي حيث تراجع المعدل من ١٣.٤% في عام ٢٠١٣ إلى ٨.٩% في النصف الثاني من ٢٠١٨ ، ومازالت مؤشرات التنمية البشرية تقتضى بذل مزيد من الجهد للوفاء بالاستحقاقات الدستورية لتحسين جودة الحياة للمواطن المصري.

ولقد انتهجت الخطة ٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١ منهجاً مُغايراً عن خطط التنمية السابقة، بالتزامها بتطبيق موازنة البرامج والأداء لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتفعيل آليات المتابعة والتقييم، كما حرصت الخطة في توزيع الاستثمارات العامة على معالجة الفجوات التنموية بين المحافظات

وإسناد أولوية للتنمية المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، وفي مقدمتها شبه جزيرة سيناء، وكذلك المحافظات الأكثر احتياجاً في الصعيد.

واهتمت الخطة بتعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية في تدارس أولويات التنمية في المرحلة القادمة وصياغة السياسات والبرامج المُحققة لمُستهدفاتها، والتي تتمثل في النمو الاقتصادي السريع والشتغل الكامل واللائق، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وبما يضمن احتوائية النمو وتحسين جودة الحياة لكافة المواطنين، وتوفير الحماية الاجتماعية الحقيقية للطبقات ذات الدخل المحدود. تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو اقتصادي مُرتفع ومُتزايد للناتج المحلي الإجمالي يبدأ من ٥,٨% في العام الأول من الخطة ليتصاعد تدريجياً وصولاً إلى ٨% في العام الأخير الأمر الذي يعنى استهداف مُضاعفة معدل النمو مقارنة بنظيره في عام ٢٠١٧/١٦ والبالغ ٤,٢%. ويقتضى ذلك زيادة معدل الاستثمار إلى ١٨% ثم إلى نحو ٢٥% في العام الأخير من الخطة، ولذا من المُقدر أن تصل الاستثمارات الكلية لخطة التنمية المستدامة للعام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٩٤١,٢ مليار جنيه.

وتعطي خطة التنمية أولوية للقطاعات الرائدة الواعدة والتي تشكل محركات النمو وهي القطاعات عالية الإنتاجية سريعة النمو ، وفي مقدمتها الصناعة التحويلية، بالإضافة إلى إيلاء أهمية للقطاعات الأكثر إرتباطاً بتنشيط المعاملات في الأسواق الداخلية، وعلى رأسها قطاعات التشييد والبناء والنقل والتجارة والاتصالات. فضلا عن التوسع في أعمال البنية الأساسية لتوفير متطلبات القطاعات السلعية والخدمات الاجتماعية.

إن خطة التنمية تتبنى أهداف طموحة بسعيها لتحقيق معدل نمو مرتفع يصل إلى ٨% وخفض معدلات البطالة والتضخم إلى ما دون ذلك ١٠% إلا أنها أهداف واقعية قابلة للتنفيذ في ظل تيقن بأن إمكاناتنا وثرواتنا البشرية والمادية - إذا ما أحسن توظيفها - فإنها تؤهل مصر دون شك للارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة وتبوء مكانتها التي تستحقها بجدارة، و هذا ما تؤكدته تقارير المؤسسات الدولية.

وتشير نتائج مراجعات صندوق النقد الدولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ومتابعة أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرباعية إلى الآثار الإيجابية، وظهرت بشكل واضح في



تراجع العجز فى الموازنة العامة للدولة حيث هبط العجز فى الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى ٩,٨% من الناتج المحلى ليصبح رقماً أحادياً بعد أن ظل لسنوات طويلة رقماً مزدوجاً، فيما تراجع التضخم خلال شهر ديسمبر الماضى للشهر الثانى على التوالى بنحو ٤% مقارنة بشهر نوفمبر السابق له، كما تراجعت معدلات البطالة إلى ٩,٩% فى الربع الثانى من ٢٠١٨ مقابل ١٣,٤% فى ٢٠١٣، كما انخفضت إلى ٨,٩% فى نهاية النصف الأول من العام المالى الحالى.

إن برنامج الإصلاح الإقتصادى أسهم فى تحقيق تطورات إيجابية فيما يتعلق بخفض الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية، حيث من المستهدف خفض الدين العام لأقل من ٨٠% من الناتج المحلى وتفعيل الإصلاحات الضريبية مع مراعاة البعد الاجتماعى للطبقات الفقيرة وغير القادرة من محدودى الدخل عبر تدعيم ومد مظلة الحماية الاجتماعية والتوسع فى منظومة السلع التموينية وبرامج الدعم النقدى مثل تكافل وكرامة وبرنامج التأمين الصحى والإسكان الاجتماعى الذى أسهم فى نجاحه بشكل أساسى مبادرة البنك المركزى للتمويل العقارى، ومبادرة البنك المركزى بتوفير ٢٠٠ مليار جنية لتمويل المشروعات المتوسطة و الصغيرة و المتناهية الصغر.

وعلى صعيد تطورات السياسة النقدية، فقد أسهم قرار تحرير سعر الصرف بشكل أساسى فى استقرار سوق الصرف على مدار العامين الماضيين إلى جانب النمو الكبير فى التدفقات النقدية من العملة الأجنبية لشرايين البنوك التى باتت تستحوذ على جميع تدفقات النقد الأجنبى بعد أن كان بعضها يذهب للسوق السوداء ولكن ذلك انتهى ولم يعد هناك وجود لهذه التعاملات، وأصبحت جميع التحويلات والتنازلات عن العملة تتم من خلال البنوك وحدها ما منح البنوك وفرة من المعروض الدولارى ومنحها القدرة على تلبية جميع طلبات العملاء سواء لاستيراد السلع الأساسية أو غير الأساسية والقضاء نهائياً على قوائم الانتظار الخاصة بتدبير العملة سواء للسلع الأساسية أو غير الأساسية و الزيادة فى حصيلة الصادرات إلى جانب الزيادة الكبيرة التى حققها الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية الذى وصل إلى ٤٢,٥ مليار دولار.

ونؤكد أنه يتوفر لمصر حالياً الإرادة السياسية المقننة بأهمية التخطيط العلمى، والجدية فى متابعة التنفيذ، حيث نفذت استثمارات وصلت إلى ٣.٤٥ تريليون جنية فى ١٥٣٠٠ مشروع

منها ٧٧٧٧ في السنوات الأربعة الأخيرة ( ٢٠١٤ - ٢٠١٨ )، هذا فضلاً عن الاهتمام ببناء الإنسان المصري في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في التعليم والصحة والإسكان، والجوانب الثقافية وغيرها.

ومن الأهمية بمكان التركيز في المرحلة المقبلة على إستكمال الإصلاحات الهيكلية في جوانب الإقتصاد الإنتاجي في الزراعة والصناعة و الصادرات والاستثمار وخلق فرص عمل بعد نجاح جوانب الإصلاح المالي والنقدي، فضلاً عن إصلاح هيكل الجهاز الإداري للدولة.

### خصائص تجربة التخطيط في دولة الكويت

صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ في شأن التخطيط الإقتصادي والإجتماعي والذي يعتبر من أهم إنجازات مجلس الأمة، ونص القانون في مادته الأولى على أنه " توضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وترتكز على الاستراتيجية العامة للدولة، وتتضمن أهدافاً رئيسية محددة، يمتد بعدها الزمنى إلى المدى الطويل، وتنقسم هذه الخطة إلى خطط متوسطة الأجل، يتفرع منها خطط سنوية تفصيلية لكل منها أهدافها المرحلية وسياسات تحقيقها، وتعبأ لها جميع الموارد المالية والبشرية وتتوفر لها المرونة الكافية لمواجهة ما يجد من متغيرات أو تطورات تقتضى تعديل أهدافها المبتغاه .

وعملأ بهذا النص أعدت الحكومة مشروعات خطط خمسية سوف نعرضها في إطار خصائص التجربة التخطيطية بدولة الكويت منذ النصف الثاني من ستينيات من القرن الماضى، ولقد بدأ التطبيق الفعلى للخطط الإنمائية مع الخطة الخمسية (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩) والتي تعتبر من أفضل الخطط حتى الآن، وتمكنت الحكومة من تنفيذها ومتابعتها وحققت معظم أهدافها. تبنت دولة الكويت التخطيط منهاجاً وأعدت إستراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت، واعتمدت عام ١٩٨٦، وأنجزت مشروعى الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠-٢٠١٥) وشرعت الحكومة فى الإلتزام بالخطة الخمسية التالية للسنوات (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤) التي كانت مطروحة على بساط المناقشة السياسية والتشريعية توطئه للمصادقة عليها والعمل بموجبها كخطة مرحلية تمثل حلقة من حلقات مشروع تخطيطى طويل الأجل وهذا المشروع الذى تم إعداده إستناداً إلى عناصر

استراتيجية التنمية بعيدة المدى، وتأخذ تجربة التخطيط في دولة الكويت في إعتبارها الإمكانيات المتاحة من ناحية والتحديات التي تواجهها من ناحية أخرى.

### الإمكانيات المتاحة لدولة الكويت:

حبا الله الكويت بإمكانيات بشرية ومالية كثيرة حيث يوجد فيها احتياطي نفطي يبلغ ١٠١ مليار برميل ويكفي لمدة ١٠٠ سنة وبنفس معدلات الإنتاج اليومي الحالي ٢,٥ مليون برميل، وتقدر الاستثمارات الخارجية والداخلية لدولة الكويت حوالي ٧٠٠ مليار دولار، وحققت الميزانية العامة للدولة فائض لمدة عشرة سنوات متتالية.

كما يتميز المجتمع الكويتي بأنه مجتمع عمرى شباب، تبلغ الفئات العمرية من ١٥-٤٥ سنة حوالي ٦٥% من السكان، وتتمتع الكويت بموقع جغرافي متميز على قمة الخليج العربي. وتتوفر في الكويت بنية أساسية مناسبة من موافق وهيئات ومؤسسات ووسائل نقل واتصال، وقضاء عادل، ويتوفر أيضا جهاز مصرفي متميز وله تصنيف دولي مرتفع وتضمن الحكومة الودائع، ويعتبر دخل الفرد الكويتي ضمن أفضل عشر دول في العالم ولدولة الكويت مكانة دولية رفيعة.

ويلعب الصندوق الكويتي للتنمية دوراً هاماً في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية حيث قدم مساعدات وقروض لأكثر من ٩٩ دولة، ويتمتع الكويتيون بسمة طيبة وتماسك اجتماعي واستقرار سياسى ودستور وبنية تشريعية وبرلمان قوى، هذا فضلاً عن البرلمان الشعبى فى الديوانيات.

### وتواجه دولة الكويت تحديات منها:

- خطورة تطور اعتمادات الباب الأول للمرتبات حيث يلاحظ أن اعتمادات الباب الأول للمرتبات وما فى حكمها فى الموزانة العامة للدولة تمثل ٤٤% من جملة المصروفات وهى نسبة مرتفعة، هذا بالإضافة إلى تكاليف الكوادر الجديدة، وإن استمرار هذا الوضع الخطير يؤدي إلى تركيز العمالة الوطنية فى القطاع الحكومى حيث بلغت ٧٩% من إجمالى العمالة الكويتية بينما بلغت نسبة العمالة فى القطاع الخاص ١٧% من هذا الإجمالى.

- وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل من الكويتين ٤% من جملة القوى العاملة الوطنية، والبلاد تحتاج إلى ٢١ ألف فرصة عمل جديدة للكويتيين، وتصل إلى ٧٥ ألف فرصة عمل للسنة ٢٠٣٠، ويلاحظ خلل في مستويات المرتبات بين موظفي القطاع الحكومي، ويصل متوسط الراتب الشهري للموظف في مؤسسة البترول ٤٦٠٠ دينار، بينما يبلغ ١١٠٠ دينار في وزارة الداخلية.
- خطورة الاختلالات السكانية حيث بلغت نسبة السكان الكويتيين ٣٢% فقط من جملة عدد السكان، وزادت نسبة السكان غير الكويتيين إلى ٦٧,٨% من إجمالي السكان، ولهذا تداعيات أمنية واجتماعية.
- الاختلال بين المصروفات الجارية والرأسمالية حيث تقدر نسبة المصروفات الجارية ٨٣% من جملة المصروفات، وتقدر نسبة المصروفات الرأسمالية ١٧% فقط من جملة المصروفات. ويلاحظ أن نسبة التنفيذ في المصروفات الرأسمالية لا تتجاوز سنوياً ٦٠% من المعتمد في الميزانية بسبب طول الدورة المستندية والبيروقراطية مع أهميتها في تحقيق أهداف خطة التنمية وتوفير فرص عمل للمواطنين، وتتنوع مصادر الدخل.
- الاختلال بين الإيرادات النفطية وغير النفطية حيث تقدر نسبة الإيرادات النفطية ٩٢% من جملة الإيرادات، بينما تقدر نسبة الإيرادات غير النفطية ٨% فقط من جملة الإيرادات، ويزداد باستمرار سعر التعادل لبرميل النفط في الميزانية، وهناك خطور عند انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي عن ذلك السعر حيث يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة للدولة.
- اختلال العلاقة بين القطاعين العام والخاص حيث يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة مساهمة القطاع العام إلى ٦٧% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تراكم طلبات الإسكان حيث يلاحظ زيادة تراكم طلبات الإسكان وطول فترة الانتظار حيث يبلغ عدد الطلبات المتراكمة ٩٥ ألف طلب وذلك على الرغم من أن المساحة المستغلة ٨% فقط من المساحة الكلية وتوفر فوائض مالية ضخمة في البلاد.

• مشكلة تزايد المصروفات العامة للدولة مع انخفاض جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، يلاحظ زيادة المصروفات في الميزانية العامة للدولة حيث تضاعفت أكثر من خمس مرات خلال السنوات الأخيرة ومع ذلك يلاحظ انخفاض جودة خدمات التعليم.

وتعتبر الخصخصة من أهم السياسات الإصلاحية لتطوير وتنمية الاقتصاد الكويتي، بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج الخصخصة منذ عام ١٩٩٤، صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٠ في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص وصدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون وهي التي تحدد قواعد وإجراءات عمليات التخصيص ومازال القطاع العام مسيطر على النشاط الاقتصادي في البلاد.

### خطة التنمية بين الأدوار المتكاملة والتحديات

توقفت مسيرة التخطيط بسبب العدوان العراقي الغاشم على الكويت في أغسطس ١٩٩٠، وحدثت تطورات اقتصادية وإجتماعية مغايرة تماماً لكل ما سبق، وكان لا بد أن يدرك جهاز التخطيط هذا الواقع الجديد والتعامل معه وفق رؤية لجوانب الضعف ومصادر القوة للاقتصاد والمجتمع الكويتي وفي ضوء التغيرات السياسية العالمية والمحلية والإقليمية.

وقد تأكد بالأصول العلمية المستقرة وبالدراس المستفاد أهمية التخطيط للمجتمع، ولقد أدى غياب التخطيط في دولة الكويت لأكثر من ربع قرن من الزمان إلى تزايد الاختلالات الاقتصادية والمالية والإدارية، والاختلالات في سوق العمل وفي التركيبة السكانية وتراكت المشاكل وزادت تكاليف علاجها. وهذا ما يؤكد تقرير اللجنة الاستشارية الاقتصادية العليا لبحث الآثار السلبية للتطورات الاقتصادية العالمية والمحلية على الاقتصاد الوطني، لذلك فإن التخطيط العلمي السليم يصحح الاختلالات التي تنشأ عن المسيرة التلقائية، ويبتعد عن الإجراءات الآتية والتي تفنقر في معظم الأحوال الاتساق والتكامل.

وركزت البلاد في السنوات الأربع التي انقضت منذ التحرير على إعادة بناء واستكمال قواعد المعلومات التخطيطية وأنجزت الحكومة الوثيقة الوطنية للإصلاح والتنمية عام ١٩٩٢م، ثم أحالت الحكومة إلى مجلس الأمة مشروعات الخطط الخمسية التالية:

١٩٩٥/١٩٩٦ - ١٩٩٩/٢٠٠٠

٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ -

٢٠٠٦/٢٠٠٥ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤ -

ولم يوافق عليها مجلس الأمة لأسباب كثيرة قانونية واقتصادية واجتماعية، ورصدت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط معوقات خطة التنمية كما يلي:

**أولاً: المعوقات الإدارية والمؤسسية وأهمها:** طول الدورة المستندية والفترة الزمنية اللازمة لمراجعة المشروعات، وضعف التنسيق والتكامل بين المخطط الهيكلى ووثائق الخطة، وتشابك الاختصاصات.

**ثانياً: المعوقات التشريعية وتأخر إصدار بعض القوانين أو تعديلها.**

**ثالثاً: المعوقات المالية ومنها:** تأخر إصدار قانون الميزانية العامة للدولة وبطء الإجراءات وتأخر الصرف المالى، وتأخر إصدار قانون الخطة السنوية، وعدم تناسب الاعتمادات مع القدرات التنفيذية، لذلك ظهرت الوفورات فى الباب الرابع للمشاريع، وكذلك ظاهرة حرق الميزانيات فى الربع الرابع من السنة المالية .

**رابعاً: المعوقات الخاصة بقوة العمل ومنها :** نقص الكوادر الفنية والتخطيطية فى وحدات التخطيط والمتابعة فى الجهات الحكومية، ونقص التدريب، وضعف التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية.

**خامساً: المعوقات الفنية ومنها:** غياب الدراسات البيئية والمرورية المسبقة بالنسبة للأراضى، ونقص البيانات عن المشروعات بل وأثناء التنفيذ، وكثرة التعديل والتغير من الجهات المستفيدة، ونقص بعض المعدات والأجهزة المطلوبة لدعم ومساندة وزارة الأشغال، ونقص مخططات البنية التحتية.

ثم أقر مجلس الأمة الخطة الإنمائية لدولة الكويت للسنوات (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤) بإجماع غير مسبوق، ويرجع ذلك إلى مراعاة الخطة الإنمائية لمتطلبات لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية، و توصيات اللجنة الإستشارية العليا. هذا و تتضمن الخطة الأهداف والبرامج والسياسات التالية:

**أهداف الخطة:**

- بناء الإنسان الكويتي وما يترتب على ذلك من تطوير خدمات التعليم والصحة والإسكان وسياسات التنمية البشرية.
- تحقيق الرغبة الأميركية السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وإقليمي وعالمي.
- ترسيخ الخطة لمشاركة المواطنين للاستفادة من عوائد مشاريع التنمية.
- تشجيع القطاع الخاص ليقوم بالتنمية وتعديل التركيبة السكانية.
- العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية المستدامة بالمحافظة على البيئة.

**البرامج اللازمة لتحقيق أهداف الخطة:**

- برنامج لتطوير التعليم والتدريب .
- برنامج لتحسين الخدمات الصحية .
- برنامج توفير الرعاية السكانية .
- برنامج لتعديل التركيبة السكانية والتنمية البشرية .
- برنامج لإصلاح الاختلالات في سوق العمل والتنمية البشرية .
- برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري .
- برنامج الإنفاق الاستثماري .
- برنامج لتحويل الكويت مركز مالي وتجاري عالمي من البرامج اللازمة لتحقيق أهداف الخطة .
- برنامج لتحويل الكويت إلى عاصمة عالمية للنفط .. وغيرها .

**السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة:**

- السياسات المالية .
- السياسات النقدية .
- سياسات الإستثمار .
- سياسات الإنفتاح .

- سياسات الإستهلاك .
  - سياسات الإسكان .
  - سياسات السكان والتنمية البشرية .
  - سياسات التعليم والتدريب وغيرها من السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة .
- كذلك تحديد أولويات المشاريع اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة، بناءً على دراسات الجدوى المالية والاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، وتحديد أولويات المشاريع وفقاً لاحتياجات البرامج بناءً على تحديد التكاليف الكلية للمشاريع وتوزيعها على سنوات الخطة، وتشمل المشاريع الحكومية ومشاريع القطاع الخاص والمشاريع الكبرى.

### تعد الخطة السنوية 2018/ 2019، الحلقة الرابعة من الخطة الإنمائية متوسطة الأجل

( 2015/2016-2019/2020) الصادرة بالقانون رقم 11 لسنة 2015 ، والتي تستهدف حشد كافة الجهود لتحقيق التوجه الاستراتيجي الجديد بأسلوب أكثر ديناميكية، ليعتمد على سبع ركائز أساسية تحقق رؤية دولة الكويت، وتعكس مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وتتكامل الركائز السبعة لتحقيق التنمية المستدامة وخلق رأس مال بشري يواكب تحديات التنمية وفقاً للمؤشرات الدولية وتستهدف هذه الركائز ما يلي :

- إدارة حكومية فاعلة؛ إصلاح نظم الإدارة العامة لتعزيز معايير الشفافية والمساءلة وفاعلية الجهاز الحكومي
- اقتصاد متنوع مستدام؛ تمكين القطاع الخاص، تنويع القاعدة الإنتاجية، تشجيع الصناعات المعرفية ذات التقنية المتطورة وتسويقها
- بنية تحتية متطورة، تطوير البنية التحتية وتحديثها بما تتوافق مع المعايير الدولية، ودعم القدرة الانتاجية للطاقة الكهربائية
- بيئة معيشية مستدامة، ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية لاستدامتها، وخفض نسب التلوث البيئي، رعاية صحية عالية الجودة، تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص
- رأس مال بشري إبداعي، إعداد أفراد المجتمع من خلال التعليم والتدريب ليصبحوا أعضاء يتمتعون بقدرات تنافسية وإنتاجية



- مكانة دولية متميزة، تعزيز صورة دولة الكويت على المستوى الدولي في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والأعمال الإنساني.

حققت التجربة التخطيطية في دولة الكويت العديد من الإنجازات من أهمها تنامي الوعي التخطيطي في المجتمع ولدى كافة شركاء التنمية، وتركيز خطط التنمية على دفع مسيرة المشروعات التنموية القائمة والمشروعات الإستراتيجية المتمثلة في الشركات المساهمة العامة، وكذلك مشروعات البناء والتشغيل والتحويل. كما صدرت بعض التشريعات الإقتصادية و المجتمعية الهامة أبرزها: قانون العمل في القطاع الأهلي، وقانون تنظيم برامج عمليات التخصيص، وقانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعديل قانون الرعاية السكنية.... و غيرها.

كما تم إنجاز بعض المتطلبات المؤسسية الهامة أيضا مثل: هيئة سوق المال، المجلس الأعلى للتخصيص، مركز إعتامد مستويات المهارة المهنية، هيئة الإعتامد الأكاديمي وضمان الجودة للتعليم، الصندوق الإسكاني للمرأة و المركز الوطني لأبحاث التخطيط و الإحصاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن جهاز التخطيط قد شهد تطوراً و تطويراً نوعياً من خلال استخدام النظم الآلية المرتبطة مباشرة بالجهات الحكومية سواء النظام الآلي لإعداد خطط التنمية، أو النظام الآلي لمتابعة تنفيذ خطط التنمية، بخلاف جهود تنمية مهارات قوة العمل في أنشطة التخطيط و المتابعة في الدولة.

**وختاماً وبعد العرض السابق لتجربة التخطيط في كل من مصر والكويت يتضح أن هناك أوجهاً للتشابه والاختلاف بين التجريبتين، أهمها:**

- أن أسلوب التخطيط بطبيعته يتبع الفكر السائد لكل دولة، ومرونته جعلته الأسلوب الأمثل لترشيد الفعاليات الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق غاياتها البعيدة المدى، لذا فقد إتفقت كل من مصر والكويت في تبني التخطيط لإدارة عمليات التنمية وتحقيق الأهداف المراد تحقيقها، إلا أن لتجربة التخطيط في كل منهما خصوصية مرتبطة بالتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة منهما على إختلافهما في ذلك، فمصر تمثل خصائص التخطيط للدول العربية غير النفطية، و دولة الكويت، تمثل خصائص التخطيط للدول النفطية العربية.

- وتتخذ كل من مصر و الكويت منهج التخطيط التأشيرى، حيث أنه المنهج الذي يتوافق مع اقتصادياتهما الحرة المعتمدة على تفاعل قوى السوق وآلية العرض والطلب تحديد أسعار الموارد، ويسعى لتصحيح ما قد ينجم عن قوى السوق وآلياته من اختلالات ومشاكل، ويمكن من ترشيد الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والتبادل التجارى مع العالم الخارجى، وبما يؤدي إليه كل ذلك من رفع معدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والإدارية بصفة مستمرة لتأمين رخاء ورفاه الفرد والمجتمع.
- تركز الأهداف الإستراتيجية في كل من مصر و الكويت على السياسات و البرامج اللازمة لبناء الإنسان في مجالات التعليم و الصحة و الإسكان و لحماية الإجتماعية ... وغيرها.
- يعتمد التخطيط في التجريبتين على قوانين ملزمة تمثل دليلا واضحا و منطقيا لإعداد الخطط و متابعة تنفيذها.
- وتضطلع وزارة التخطيط في كل من مصر والكويت بمسؤولية إعداد الخطط و متابعة تنفيذها، ثم أضيف إليها الإصلاح الإداري في مصر، أما في الكويت فتحوطت حاليا لإسم وزارة الدولة للإقتصاد، بالإضافة المجلس الأعلى للتخطيط و الذي يضم ممثلين للقطاع العام و الخاص وغرفة التجارة و ذوي الرؤية و الخبرة.
- نجحت الخطط الخمسية الأولى في كل من مصر والكويت في تحقيق معظم أهدافها، فحققت مصر في النصف الأول من ستينيات القرن الماضي تقدماً ملحوظاً في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً، وكذلك في المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية، وكذلك كان الحال في الكويت.
- لكن في النصف الثانى من الستينيات وبعد عدوان ١٩٦٧ لم تحقق الخطة معدلات النمو التي حققتها الخطة السابقة، نظراً للظروف السياسية والإقتصادية، ولم تصدر خطط متوسطة المدى لمدة خمسة عشر عاماً متتالية بسبب عدم الاستقرار والحرب وعدم وضوح الرؤية وضعف التمويل، وكانت تصدر خطط قصيرة الأمد.
- وبعد منتصف السبعينيات صدرت خطط متوسطة الأمد متحركة، ومع بداية الثمانينيات أعدت خطط متوسطة المدى والسنوية ولم تحقق الأهداف المقررة لأسباب خارجية وداخلية وسياسية وإقتصادية، لذلك تم الاستعانة بالسياسات والإجراءات الملائمة للتغلب على قصور الإمكانيات

والتمويل بهدف الاستمرار في عملية التنمية وتحسين المؤشرات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. ومع بداية التسعينيات تطور هذا الاتجاه وأصبحت حرية السوق كاملة إلا أنها لازالت عرضة لسلبيات الاحتكار ومشاكل الإغراق، الأمر الذي أثر على عدالة التوزيع وغياب البعد الاجتماعي، وكان ذلك من أسباب قيام ثورة يناير ٢٠١١.

• وتمثل الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١) أهمية خاصة كأولى حلقات الخطط الرامية لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، وبلوغ أهداف طموحة ترقى لمستوى تطلعات المواطن المصري نحو غد أفضل.

• وقد واجهت دولة الكويت ظروفًا مشابهة لمصر، حيث توقفت مسيرة التخطيط بسبب العدوان العراقي الغاشم على الكويت في أغسطس ١٩٩٠، وحدثت تطورات اقتصادية واجتماعية مغايرة تمامًا لكل ما سبق، و أدى غياب التخطيط في دولة الكويت لأكثر من ربع قرن من الزمان إلى تزايد الاختلالات الاقتصادية والمالية والإدارية، والاختلالات في سوق العمل وفي التركيبة السكانية وتراكمت المشاكل وزادت تكاليف علاجها.

• وكان لابد أن يدرك جهاز التخطيط هذا الواقع الجديد والتعامل معه وفق رؤية لجوانب الضعف ومصادر القوة للاقتصاد والمجتمع الكويتي وفي ضوء التغيرات السياسية العالمية والمحلية والإقليمية.

• وتواجه تجربة التخطيط في كل من مصر و الكويت تحديات عديدة وإن كانت مختلفة في نوعيتها إلا إنها تتشابهة في أن معالجتها يجب أن تكون في إطار منهج التخطيط العلمي السليم، ليصحح الاختلالات التي تنشأ عن المسيرة التلقائية، وبيتعد عن الإجراءات الآنية والتي تفتقر في معظم الأحوال الاتساق والتكامل.

ومن أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في مصر و الكويت، والتي تركز الخطط

المتتالية على وضع السياسات و البرامج لإيجاد المعالجات الجذرية لها، هي:

- تعتبر مصر من البلاد الغنية بالموارد و الثروات الطبيعية المتنوعة، إلا انها مازالت غير مستغلة الاستغلال الأمثل الذي يمكن أن يواجه الإعداد المتزايدة في السكان، ورفع مستوي معيشتهم. وقد حدثت طفرة كبيرة في السنوات الخمس الأخيرة من اكتشافات جديدة واستغلال أفضل

للعديد من ثروات طبيعية متنوعة تعدينية وغير تعدينية المتوفرة و الغير مستغلة، مثل قطاعات الغاز الطبيعي والبتروك والكهرباء والطاقة المتجددة والتعدين، مما يتيح لمصر فرصا مأمولة في تنويع هيكل الإنتاج ورفع معدل النمو للنتاج القومي. أما الإقتصاد الكويتي فعلى الرغم من أنه إقتصاد غني، إلا إنه مازال يعتبر إقتصاد أحادي يعتمد على ثروة ناضبة وهي البترول حيث تبلغ الإيرادات النفطية ٩٢ % إجمالي الإيرادات، ولذلك يتأثر تأثيرا مباشرا بالتقلبات في الأسعار العالمية للنفط، و يحتاج إلى بذل المزيد من جهود التنمية لتنويع القاعدة الإنتاجية ولتحقيق مزيد من الإستقرار للإقتصاد الوطني.

- على الرغم من تميز كل من المجتمع المصري و المجتمع الكويتي بأنه مجتمع عمري شاب، حيث تبلغ نسبة الشباب في مصر ٦٠% من إجمالي سكانها، مقابل نسبة ٦٥% من سكان الكويت، إلا أن كلا البلدين تواجه مشكلة سكانية صعبة، حيث تعاني مصر من الانفجار السكاني وإرتفاع معدل نمو السكان إلى ٢,٥% سنويا، ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان إلى ١١٩,٧ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠، و إلى ١٥٣,٧ مليون نسمة في عام ٢٠٥٢، مع إنخفاض خصائصهم، حيث أن مايقرب من ٢٥% منهم أميين، و سوء التوزيع المكاني لهم فيعيشون على ٨% فقط من مساحة مصرع بينما تعاني الكويت من مشكلة إختلال التركيبة السكانية لغير صالح المواطنين الكويتيين مقابل الوافدين، حيث يمثل الكويتيون ٣٠,٤% فقط من إجمالي السكان، والذي يبلغ نحو ٤,٦ مليون نسمة، منهم ١,٤ مليون نسمة فقط من المواطنين الكويتيين.

- يعاني إقتصاد الدولتين وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل الحالية و مواكبة المتطلبات المستقبلية للتنمية، مما أدى إلى ظهور انماط متعددة من البطالة بين الشباب. وقد نجح التخطيط في الأعوام الخمس الأخيرة في مصر في تخفيض معدل البطالة من ١٣,٤% في عام ٢٠١٣ ، إلى ٨,٩% في عام ٢٠١٨، كذلك في تحسين التوزيع النسبي للعمالة بين قطاعات الإقتصاد المصري وكذلك بين محافظات الجمهورية، وذلك بتخفيض نسبة العمالة في

القطاع الحكومي و الجهاز الإداري للدولة، إلا ان معدل البطالة مازال مرتفعاً ويستهدف الوصول به إلى ٥% في ٢٠٣٠، وتوفير ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، مع التركيز على معالجة الإختلال الهيكلي في التوازن بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل متطلبات التنمية من القوى العاملة.

- كذلك يعتبر معدل البطالة في دولة الكويت مرتفع نسبياً، حيث بلغ ٤ % أجمالي القوى العاملة الوطنية، كما يوجد إختلال واضح في هيكل توزيع العمالة بين قطاعات الإقتصاد الكويتي، فترتفع نسبة العمالة الكويتية في القطاع الحكومي إلى ٧٩% من إجمالي العمالة الوطنية.

- عانى الإقتصاد المصري في الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤ من تباطؤ و عدم كفاءة النمو الإقتصادي وعدم قدرته على ملاحقة إرتفاع معدل النمو السكاني. وإستطاعت مصر مع تطبيق إن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي أسهم فى تحقيق تطورات إيجابية تحقيق معدل نمو اقتصادى مُرتفع ومُتزايد للنتائج المحلى الإجمالى بلغ ٥,٣% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ومن المستهدف أن يتصاعد تدريجياً ليصل إلى ٨% فى العام الأخير من الخطة، وبقتضى ذلك زيادة معدل الاستثمار من ١٦,٧ % حالياً إلى ١٨% ثم إلى نحو ٢٥% . وفي المقابل يبلغ معدل نمو الإقتصاد الكويتي ٨%.

- وتراجع العجز فى الموازنة العامة للدولة ، فهبط فى الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى ٩,٨% من الناتج المحلى ليصبح رقماً أحادياً بعد أن ظل لسنوات طويلة رقماً مزدوجاً، وذلك مقابل عجز ظاهري في دولة الكويت.

- زاد حجم الإستثمارات الكلية في مصر خلال عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٧٤٧ مليار، كما إنخفضت نسبة الدين العام في مصر إلى ٨٠ % من الناتج المحلى.

- تعاني كل من مصر و الكويت من الإختلالات في المصروفات بالموازنة العامة للدولة بين الإنفاق الجاري و الإستثماري، حيث تبلغ نسبة الإنفاق الجاري في مصر ٨٣%، و الإنفاق الإستثماري ١٧% . و هي نفس النسب في الكويت.
- و يتوافر لمصر حالياً الإرادة السياسية المقنتعة بأهمية التخطيط العلمي، والجدية في متابعة التنفيذ، حيث نفذت استثمارات وصلت إلى ٣.٤٥ ترليون جنيه في ١٥٣٠٠ مشروع منها ٧٧٧٧ في السنوات الأربعة الأخيرة ( ٢٠١٤ - ٢٠١٨).
- إرتفع الإحتياطي النقدي من العملات الأجنبيةة في مصر إلى ٤٤,٢ مليار دولار في فبراير ٢٠١٩. مقابل توفر ٧٠٠مليار دولار في اصناديق السيادية الكويتية.
- يوجد إختلال هيكلي في مساهمة القطاع العام و الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمة القطاع العام ٦٧% مقابل ٣٣% للقطاع الخاص في دولة الكويت. بينما إرتفعت مساهمة القطاع الخاص في مصر إلى ٧٥% و ٢٥% للقطاع العام.

### المصادر:

- إبراهيم العيسوي(٢٠٠٧). الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً. القاهرة : المكتبة الأكاديمية.
- إبراهيم حلمي عبد الرحمن(١٩٦٧). مبادئ عامة في التخطيط. القاهرة : لجنة التخطيط القومي .
- حسين صالح (٢٠١٢). تجربة التخطيط في دولة الكويت ودور السلطة التشريعية. الكويت : مجلس الأمة .
- حسين صالح (٢٠١٣). التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالات تطبيقية في الدول العربية . الكويت : المعهد العربي للتخطيط . محاضرات في التنمية .
- حسين صالح(٢٠١٤). العلاقة بين خطة التنمية و الموازنة العامة للدولة للدولة. القاهرة : محاضرات في معهد التخطيط القومي .
- حسين صالح (٢٠١٨). تجربة التخطيط في مصر. القاهرة : معهد التخطيط القومي .
- محاضرات في الماجستير المهني للمعهد -التخطيط للتنمية المستدامة .

- سعد حافظ (٢٠٠١). التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المفاهيم والأساليب والعمليات . القاهرة : معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم (٩٣٥).
- سهير أبو العينين (٢٠١٦) . متطلبات تطوير منظومة الحسابات القومية في مصر. القاهرة : معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية .
- عثمان محمد عثمان (٢٠١٥) . التنمية العادلة، معضلة النمو الإقتصادي أم عدالة توزيع الدخل، القاهرة : معهد التخطيط القومي، القاهرة ، مذكرة خارجية رقم ١٦٥٦ .
- عثمان محمد عثمان (٢٠١٨). ثورة المصريين بين الإقتصاد والسياسة وطريق التنمية، القاهرة : دار روابط للنشر والتوزيع .
- علاء زهران (٢٠١٦) . إقتصاد السوق الإجتماعي وضبط الأسعار. (مجلة الأهرام الإقتصادي، سبتمبر ٢٠١٦).
- كمال الجنزوري (٢٠١٣) . مصر والتنمية. القاهرة : دارالشروق .
- محمد محمود الإمام (١٩٦٢) . إعداد الإطار العام للخطة. القاهرة : معهد التخطيط القومي. مذكرة خارجية رقم (٢٠١) .
- معهد التخطيط القومي (٢٠١٢) . أعمال مؤتمر إصلاح منظومة التخطيط في مصر - العبور إلى المستقبل . القاهرة : معهد التخطيط القومي .
- وزارة التخطيط : خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، القاهرة .
- وزارة التخطيط: تقارير متابعة و تقييم خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، القاهرة .
- وزارة التخطيط: خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، دولة الكويت .
- وزارة التخطيط: تقارير متابعة و تقييم خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، دولة الكويت.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة، القاهرة .
- تقارير البنك الدولي ، وتقارير صندوق النقد الدولي .
- جامعة الدول العربية ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، أعداد متفرقة، القاهرة .

- 
- W.B : Technical Cooperation Program support to National Development Plan – State of Kuwait.
  - WB ,World Development Indicators.
  - WB, Global Economic Prospects, 2018.
  - IMF, World Economic Outlook, 2018.
  - OECD, Economic Outlook, 2018.
  - ILO, World Development Outlook Trends, 2018.
  - Rangers Fresh (1976): Economic Planning Studies, International Studies in Economics and Economics, Volume 8, Boston, USA.